المازوت الأسود عند ١٧ ألفاً وكيلو الحطب قد يصل لـ٥ آلاف ليرة

سلاخو لـ «الوطن»: لا توجد آلية حالياً لبيع مازوت التدفئة للمستهلكين بسعر التكلفة

عبد المنعم مسعود

تراوح سعر ليتر المازوت في السوق السوداء بين ١٦ ألفاً و١٨ ألفاً وذلك في وقت يستعد فيه أغلب المستهلكين لترتيب أمور تدفئة منازلهم مع اقتراب فصل الشتاء، في وقت تبدو فيه محاولات المستهلكين ميئوس منها في ظل انعدام الخيارات أو محدوديتها.

ووفقاً لجولة «الوطن» على تجار الحطب فقد تضاعفت الأسعار مرتين وأكثر عن أسعارها في العام الماضي ووصل متوسط الكيلوغرام من الخشب لـ٣٥٠٠ ليرة مع توقعات التجار أن يصل لسعر ٥ آلاف ليرة خلال فصل الشتاء.

عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات في محافظة ريف دمشق عمران سلاخو بيّن لـ«الوطن» أن ارتفاع سعر الليتر في السوق سوداء قد يعود لمحاولة البعض الحصول على المادة في ظل تقديره بعدم إمكانية الحصول على كامل مخصصاته من المازوت المدعوم ما يخلق طلباً على المادة يؤدي لارتفاع أسعارها.

وتوقع سلاخو أن يحصل كل المستهلكين على مخصصاتهم من الدفعة الأولى من مادة المازوت المدعوم في حال استمرار التوريدات وبالتالي التوزيع بالوتيرة الحالية نفسها.

ويرى عضو المكتب التنفيذي أن بدء عملية التوزيع وبالتالي استمرارها وتالياً مضاعفة الكميات سيؤدي لوصول المادة لجميع المستهلكين متوقعاً أن يتم التوزيع حتى يوم الجمعة بالفترة القادمة وبالتالي فإن هذا التدخل الإيجابي مهم لإيصال المادة لمستحقيها قبل بداية الشتاء.

وبين سلاخو أن عملية توزيع مادة المازوت من أجل التدفئة في محافظة ريف دمشق بدأت مع بداية الشهر الحالي كاشفاً أنه تم توزيع ٣ ملايين ليتر حتى نهاية الأسبوع الماضي.

ووفقاً لسلاخو فإن عدد طلبات المازوت المخصصة للتدفئة بشكل يومي لمحافظة ريف دمشق هو ٥ طلبات من أصل ٢٥ طلباً الحصة اليومية لمختلف القطاعات في الريف مؤكداً أن عملية التوزيع بدأت في المناطق الباردة لريف المحافظة مثل القلمون وقرى جبل الشيخ وقرى وادي بردى.

ونفى سلاخو وجود آلية حالياً لبيع مازوت التدفئة المستهلكين بسعر التكلفة مبيناً أن المسموح حالياً للقطاع الصناعي والزراعي وبعض الفعاليات باستمرار المادة بالسعر الحر.

نعاني من نقص موظفين

عضو مكتب تنفيذي: يجب على مجالس المدن أن تجتهد أكثر لخدمة المواطن وتطوير البنى التحتية

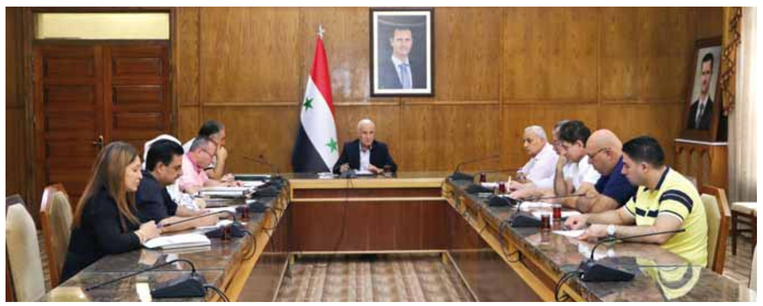

حماة- محمد أحمد خبازي

صدق المكتب التنفيذي لمجلس محافظة حماة، خلال جلسته التي عقدها صباح أمس برئاسة محافظ حماة محمود زنبوعه، بعد دراسة جدول الأعمال الذي تضمن العديد من القضايا الخدمية، على العقود بالتراضي بين مجلس بلدية الشيحة وبعض المواطنين لبيع عقاراتهم.

إضافة لترخيص مؤقت لاستثمار مستودع لتخزين المواد الغذائية على العقار رقم ٢٠١٦ منطقة عقارية قمحانة، وعلى ترخيص معمل لصناعة الأجبان والألبان ومشتقاتها الكائن على العقار رقم ٣٢٣٠ منطقة عقارية قمحانة.

كما وافق المكتب مبدئياً على ترخيص مدرسة خاصة حلقة أولى على العقار ٥ منطقة عقارية معردقتين.

وردّاً على أسئلة «الوطن» حول عمل مجالس المدن خلال هذه الفترة من دورة الإدارة المحلية الأخيرة، وأثر ذلك في الواقع الخدمي، بيّنَ عضو المكتب التنفيذي لقطاع المدن والإسكان والمرافق والاتصالات مجيد برشيني، أنه يجب على مجالس المدن أن تجتهد أكثر من ذلك لخدمة المواطن وتطوير البنى التحتية، وأهم شيء في ذلك العمل الجماعي لأعضاء المجلس والمكتب التنفيذي، ووضع خطة إستراتيجية ومنهجية لتنفيذها خلال أربع سنوات.

وأوضح أن ما يُقيّم عمل المجالس هو مديرية النظافة بالدرجة الأولى والحدائق والإشغالات وأملاك المدينة، فهي مرآة المجالس ومن خلالها يتم تقييم المجالس بشكل موضوعي.

ولفت برشيني إلى أن أعمال مجالس المدن بشكل عام كبيرة والإمكانات محدودة، ولكن المحافظ يوجه بكل اجتماع خدمي لدعم هذه المجالس من الميزانية المستقلة لتبقى المدن نظيفة وحدائقها خضراء.

وعن مهمة عضو المكتب التنفيذي لقطاع المدن ودوره بتحسين عمل مجالس المدن، ذكر برشيني أن مهمته هي دعم أعمال مجالس المدن ومكاتبها التنفيذية، بعد الاطلاع والتوجيه، ودعم خطتها السنوية للمشاريع والأعمال الخدمية والميدانية وأملاك المدينة، والدفاع عنها أمام المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة، ودعمها بأي مشروع تنموي أو خدمي.

«تنفيذي حمص» يوافق على إعادة تأهيل المنطقة الحرفية بدير بعلبة وإحداث مدرستين في حسياء

حمص- نبال إبراهيم

صدق المكتب التنفيذي لمجلس محافظة حمص خلال اجتماعه يوم أمس برئاسة محافظ حمص المهندس نمير مخلوف على جملة من المشاريع الخدمية في المدينة ومناطق بالريف، كما ناقش العديد من القضايا والمشاريع والمواضيع الخدمية الأخرى المدرجة في جدول أعماله.

وبين مصدر في محافظة حمص لـ«الوطن» أن المكتب التنفيذي صدق خلال جلسته يوم أمس على مشروع تنفيذ أعمال صيانة وإعادة تأهيل وضخ واستبدال خطوط صرف صحي في مدينة القصير، ومشروع استبدال خطوط صرف صحي في قرية الزعفرانة، كما تمت الموافقة على مشروعي صيانة الأجزاء المخربة من كل من طريق المشرفة عين الدنانير مروراً بالبيمامة (مرحلة ثانية) ومحور طريق نوى البويضة أم العمد المخرم السنكري جب الجراح (مرحلة ثانية).

وأشار المصدر إلى أن المجلس صدق أيضاً على عدة مشاريع لتعبيد وتزفيت العديد من الطرق بريف المحافظة منها: طريق مقبرة كفر عبد التابعة لبلدية الأشرفية (مرحلة ثانية) وطريق جب عباس _ النيسانية _ تل شنان (مرحلة ثالثة)، وطريق القبو _ رباح (مرحلة ثالثة) والطريق المتفرع من قريتي هيت _ حاويك باتجاه الأراضي الزراعية للسماقيات الغربية (مرحلة ثانية)، بالإضافة إلى طريق جندر _ الحمرات (مرحلة ثانية) وطريق و قرية الحيدرية (مرحلة ثالثة).

وأضاف المصدر: تمت الموافقة على مشروع إعادة تأهيل طريق الصايد _ فطيم العرنوق (مرحلة ثالثة) ومشروع تأهيل طريق تحويلة حمص _ طرطوس مروراً بقطنية باتجاه الرحبة والغسانية (مرحلة خامسة)، بالإضافة إلى مشروع مد قميص زفتي بين قريتي حاويك والسماقيات الغربية في منطقة القصير (مرحلة ثانية).

ولفت المصدر إلى أن المكتب التنفيذي كان قد صدق خلال اجتماعه في الأسبوع الماضي على مشروع إعادة تأهيل المنطقة الحرفية بدير بعلبة ومشروع تأهيل وتعبيد وصيانة طرق تنظيمية وشوارع في بلديات (المخرم التحتاني _ الإسماعيلية _ كفرعايا)، كما تمت التصديق على تسوية وضع مجموعة من المداجن والمباقر في المحافظة.

هذا وكان المجلس قد وافق خلال الشهر الحالي على الدراسة التفصيلية للمنطقة الحرفية في قرى (الشامة وأم حارتين التابعة إدارياً لبلدة برابو والزارة والزيبق التابعة إدارياً لبلدية عرقايا والقبو)، بالإضافة لتصديق المخطط التنظيمي الرقمي لمدينتي تلبيسة وتلكلخ، وصدق على مشروع إعداد دراسة لإعادة تأهيل مبنى المركز الثقافي في مدينة تدمر ومشروع تأمين آليسة إطفاء الحرائق للعاملين في مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي بالمحافظة، إضافة للموافقة على إحداث مدرستين في بلدة حسياء للعام الدراسي ٢٠٢٣-٢٠٢٤.

الإجراءات الروتينية تعرقل مشروعات الاستثمار في السويداء

مديرة فرع الاستثمار: توحيد الجهة المسؤولة عن تشميل هذه المشروعات ومنحها الصلاحيات الكافية

السويداء- عبير صيموعة

اشتكى مستثمرو السويداء لـ«الوطن» من الإجراءات الروتينية التي تعتبر الأقوى وحجر العثرة أمام المشروعات الاستثمارية على مساحة المحافظة، بدلاً من أن تكون مبسطة عن طريق النافذة الواحدة التي تضم مندوبين عن وزارة الزراعة والصناعة والإدارة المحلية... إلخ ضمن فرع هيئة الاستثمار.

وأشاروا إلى أن عدم وجود تفويض لمندوبي تلك المديريات جميعها جعل الإجراءات معقدة مطالبين بمرجعية موحدة لمتابعة مشاريعهم وإزالة الإشكاليات الكثيرة التي تعرقل أعمال الترخيص، ناهيك عن عدم قدرتهم على تأمين الإسمنت لزوم إنشاء وبناء مقرات وهنكارات مشاريعهم بالكميات المطلوبة ما تسبب بتأخير انطلاق كثير من المشروعات وإنهاء أعمالها.

ولفت إلى أن شح وتأخر تأمين حوامل الطاقة أدى إلى توقف عجلة الإنتاج ضمن المشروعات القائمة وتم الاكتفاء بتشغيل خط أو خطي إنتاج وبقاء المشروعات التي كلفت كل مستثمر مليارات الليرات من دون مردود بالتالي وقوع تلك المشروعات بمطب الخسارة الفعلية.

كما أشار بعض المستثمرين إلى أن إلزام إقامة المشروعات الاستثمارية الصناعية ضمن المناطق الصناعية وخاصة الصناعات المرتبطة بالإنتاج الزراعي أدى بدوره إلى عزوف العديد منهم عن إقامة تلك المشروعات ويضاف إليها التعاليم المتعلقة بمنح رخص حفر آبار المياه لتلك المشروعات حال دون تنفيذها وأدى إلى خلق أزمة في تأمين المياه لها.

مؤكدين أنه رغم الوعود من الجهات المعنية بالعمل على تذليل جميع المعوقات والصعوبات التي تعترض تلك المشروعات إلا أنها بقيت مجرد وعود.

بدورها مديرة فرع الاستثمار في السويداء ميس فهد أكدت مطالب المستثمرين جميعاً مشيرة إلى محاولة فرع هيئة الاستثمار تذليل بعض الصعوبات والسعي للحصول على الاستثناءات لبعض المشروعات وخاصة الزراعية.

كما إشارات إلى وجود العديد من المشروعات الاستثمارية المتعثرة فعلياً نتيجة تعدد الجهات المتدخلة بترخيص المشروع (هيئة الاستثمار السورية- وزارة الزراعة- وزارة الصناعة- الإدارة المحلية..) وأن هذه الجهات تعاني من تعارض في التشريعات، موضحة أن الحل الوحيد والأنجع لتطوير جميع المشروعات الاستثمارية في المحافظة يتم عن طريق توحيد الجهة المسؤولة عن تشميل هذه المشروعات ومنحها الصلاحيات الكافية.

واقترحت أن يكون هناك منح للمستثمر بطاقة تضم جميع التفاصيل عن مشروعه لها رقم على مستوى القطر يستطيع المستثمر من خلالها أن يحصل على معاملة خاصة ومجموعة من التسهيلات لتأمين المواد المتعلقة بعملية الإنتاج ضمن مشروعه وصولاً لمرحلة الاستيراد والتصدير بحيث تكون له الأولوية بكل شيء لأنه أحد الأعمدة الأساسية ببناء الوطن.

وما أشار إليه المستثمرون وفرع الهيئة العامة للاستثمار أكده الفريق الاقتصادي الاستثماري للمحافظة الذي شخص المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد المحلي والواقع الإنتاجي والاستثماري، مؤكداً بتقريره الذي تم تزويد «الوطن» به أن أهم المحاور التي تعرقل التنمية والاستثمار على ساحة المحافظة إنما يعود إلى تعقيد الإجراءات الخاصة بالترخيص وعدم وجود مرجعية موحدة لمتابعته والذي أفرز إشكاليات أخرى منها تناقص عدد وفاعلية المنشآت العاملة في القطاع الاستثماري.

وأكد ضرورة تجميع التشريعات الناظمة للتراخيص وصياغة الأدلة الإجرائية وضمان تبسيط الإجراءات مع الحفاظ على المرجعية الفنية للجهة المختصة، وتركزت توصيات الفريق على الخدمات الارتكازية والأساسية مثل المياه والكهرباء التي تعاني منها مختلف القطاعات الزراعية والاستثمارية والخدمية وغيرها مع وضع الرؤية المستقبلية لتفادي هذه المشكلات.